

تحليل استراتيجي



البرنامج الأمريكي في غرب آسيا

2025-5-13

البرنامج الأمريكي في غرب آسيا

الفهرس

1. التطبيع مع السعودية
2. التطبيع مع سوريا
3. تدمير الضفة الغربية
4. تفكيك الحشد الشعبي
5. الضغط على إيران
6. استنزاف أنصار الله في اليمن

الملخص التنفيذي:

التوجه الاستراتيجي الأمريكي في غرب آسيا: الأدوات، التحديات، والسيناريوهات المستقبلية.

الخلفية والأهداف

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية الأمريكية في غرب آسيا مع التركيز على التالي:

- 1- تعزيز التطبيع العربي-الإسرائيلي.
- 2 - تفكيك محور المقاومة.
- 3 - إعادة هيكلة المشهد الجيوسياسي لغرب آسيا عبر الضغط العسكري والاقتصادي.

المنهجية

اعتمدت الدراسة على:

تحليل الوثائق

(نصوص سياسية، تصريحات رسمية، تقارير استخباراتية)

مقارنة السيناريوهات

(التطبيع، الضغط على إيران، تفكيك الحشد الشعبي ...)

تقييم التحديات.

(الانزلاق نحو التصعيد والحرب، المقاومة الشعبية، التعقيدات الإقليمية ...)

النتائج الرئيسية

أدوات الولايات المتحدة

الاقتصاد:

عقوبات على الجمهورية الإسلامية، وصفقات اقتصادية لدول التطبيع.

العسكرة:

ضربات جوية، اغتيال قيادات، دعم الحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة.

الدبلوماسية:

عزل إيران، دعم حكومات موالية (العراق، اليمن، لبنان).

التحديات:

صمود محور المقاومة.

مخاطر الانزلاق إلى حرب إقليمية.

معارضة الرأي العام العربي للتطبيع.

السيناريوهات المستقبلية للوضع في غرب آسيا

| السيناريو | الاحتمالية | التداعيات الرئيسية |
|--|------------|---|
| تطبيع جزئي (سعودي، سوري-إسرائيلي). | متوسطة | - إضعاف محور المقاومة. - تصاعد الاحتجاجات الشعبية. - تغير موازين القوى الإقليمية. |
| تصعيد عسكري ضد إيران. | منخفضة | - خطر اندلاع حرب إقليمية شاملة - اضطراب حاد في أسواق النفط العالمية. - تصاعد التوترات الدولية. |
| استمرار الصراع بوتيرة متغيرة مع احتمال التصعيد الكبير في حال هجوم على الجمهورية الإسلامية. | عالية | - استنزاف الموارد الأمريكية. - تعزيز نفوذ محور المقاومة. - تفاقم الأزمات الاقتصادية في المنطقة. |

التوصيات لقوى محور المقاومة

- ← تعزيز التكامل الأمني.
- ← توظيف الحرب النفسية عبر الإعلام.
- ← تعزيز الحالة الاقتصادية وتطويرها لمقاومة الحصار الاقتصادي.

رؤية عامة:

تسعى الولايات المتحدة إلى فرض هيمنتها الإقليمية عبر استراتيجية "التفكيك المنظم" لمحور المقاومة، إلا أن هذه المحاولات تواجه مقاومة تحافظ على المنطقة في حالة توتر دائم بين خطر الانهيار للنظام الإقليمي الذي تسعى الولايات المتحدة للسيطرة عليه بشكل كامل، وإمكانية التحول الجذري مع الوقت عبر توجهات قوى محور المقاومة بمنع الهيمنة الأمريكية وتفكيكها عبر نهج الخاص القائم على رفض السياسات الأمريكية ومقاومتها بكل الوسائل، ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية بشكل حاسم على قدرة واشنطن على:

1 - تجاوز التناقضات الداخلية العميقة ضمن المنظومة السياسية الأمريكية، والعمل على إيجاد الحلفاء الموثوقين في المنطقة للاعتماد عليهم في حماية مصالحها بشكل جدي.

2 - أسلوب التكيف والتعامل مع القوى الإقليمية الصاعدة (المثلث الصيني-الروسي-الإيراني)

3 - مواكبة تحولات محور المقاومة المتجددة.

لذا يعتمد البرنامج الأمريكي في المنطقة على منهجية "الضغط متعدد الجبهات" التي تهدف إلى:

أ- تعزيز الهيمنة الإسرائيلية-الأمريكية المشتركة.

ب - تفكيك شبكات النفوذ الإقليمية المعادية.

ج - إعادة هندسة الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.

غير أن هذا البرنامج يصطدم بتحديات جسيمة، أبرزها:

- المقاومة الشرسة من قبل محور المقاومة.

المعارضة الشعبية المتصاعدة.

التعقيدات السياسية الداخلية لدول غرب آسيا.

في ظل هذه المعطيات، يبرز السيناريو الأكثر ترجيحاً على النحو التالي:

- 1- استمرار حالة الصراع بوتائر متفاوتة.
- 2- احتمالات التصعيد الكبير.
- 3- تفاقم التنافس الإقليمي والدولي.
- 4- تعاظم دور التحالفات المضادة للهيمنة الأمريكية.

تبقى المنطقة بذلك ساحة صراع مفتوحة على جميع الاحتمالات، حيث تتفاعل استراتيجيات الهيمنة مع إرادات المقاومة في معادلة بالغة التعقيد، يصعب التنبؤ بنتائجها النهائية.

التطبيع مع السعودية

- مقدمة
- مراحل المسار المتوقعة
- العقبات المحتملة
- تداعيات التطبيع السعودي - الإسرائيلي على محور المقاومة.
- الخلاصة

مقدمة:

شهدت العلاقات بين السعودية والكيان الصهيوني تحولات استراتيجية تدريجية خلال السنوات الماضية، وفي ظل متغيرات إقليمية ودولية أعادت تشكيل الأولويات والتحالفات السياسية في غرب آسيا، إلا أنه ورغم غياب العلاقات الدبلوماسية العلنية والواضحة بين الكيان والسعودية فقد بدأت بوادر التقارب والتنسيق تبدو أكثر وضوحًا مع إطلاق الرئيس الأمريكي ترامب لمبادرة "أبراهام" وتوقيعها بين الكيان الصهيوني ومجموعة من الدول الخليجية عام 2020 وهو ما فتح الباب أمام إمكانية تطبيع العلاقات السعودية - الصهيونية.

وتعتبر السعودية بما تملكه من وزن اقتصادي وسياسي وديني في العالم الإسلامي طرفًا محوريًا في أي عملية سلام أو تطبيع، كما أن سلوكها يمثل عاملاً مؤثرًا في سياسة العديد من الدول العربية والإسلامية وكذلك العديد من مجتمعات المنطقة، في المقابل فإنّ النظرة الإسرائيلية الى السعودية تعتبر أن السعودية شريك استراتيجي هام في مواجهة الجمهورية الإسلامية، وبوابة لاندماجها بشكل أوسع وأسهل في المنطقة.

ومع إدارة ترامب السابقة ظهرت الجهود الأمريكية وإن بطريقة غير علنية لتهيئة الأجواء بين الطرفين عبر لقاءات سرية وتنسيق استخباري وأمني، إلى جانب المشاركة في مجموعة من المصالح تتضمن ملفات مثل التكنولوجيا والتنسيق الأمني، والمسائل الاقتصادية، وقد ظهر الاتجاه على أنه أصبح أكثر من مجرد افتراض نظري بعيد بل كخيار استراتيجي قريب إذا ما تمت تهيئة الشروط اللازمة لتظهره بما يتعلق بموقف الكيان الصهيوني من القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية.

ورغم التقدم النسبي الذي حصل في هذا المسار إلا أن العقبات لا زالت قائمة وخاصة بعد معركة طوفان الأقصى التي أعادت القضية الفلسطينية الى أعلى درجات السلم، ما زاد في القلق عند دول مثل السعودية بأن تذهب بشكل فاضح الى تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني قبل أن يكون هناك تبني كبير لمبادرة السلام العربية لعام 2002، كما أن السياقات الداخلية عند الطرفين والتقلبات في السياسة الدولية تفرض على السعودية خصوصًا المزيد من الحذر في إدارة هذه العلاقة الحساسة.

ومن هذا المنطلق، سنستعرض أبرز محاور التطبيع المحتملة بين السعودية والكيان الصهيوني بناءً على تحليل السياسات الحالية، والمواقف الرسمية وغير الرسمية، والدور الأمريكي في رعاية هذا المسار، إلى جانب التحديات والفرص التي تحدد مستقبل هذه العلاقة في المديين القريب والمتوسط.

مراحل المسار المتوقعة:

المرحلة الأولى: بناء الثقة والتنسيق غير المعلن

في هذه المرحلة ستسعى السعودية والكيان الى تعزيز التعاون غير الرسمي خصوصاً في المجالات الاستخباراتية والأمنية والعسكرية، وهي مجالات تجمع الطرفين ضد الأعداء الإقليميين المتمثلين بالجمهورية الإسلامية وقوى محور المقاومة، وهذه المرحلة ليست بجديدة إنما ستكون أكثر تطوراً تتضمن تعزيزاً لتبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية، والهدف من هذه المرحلة هو تهيئة الأرضية السياسية والأمنية لعلاقات أكثر علنية بطريقة سلسلة وهادئة لعدم استفزاز الرأي العام والإعلام في المنطقة.

المرحلة الثانية: الدبلوماسية المتدرجة

تعتبر مرحلة تمهيد علنية عبر رسائل غير مباشرة وتصريحات ايجابية صادرة عن مسؤولين سعوديين أو صهاينة بخصوص العلاقة المستقبلية، وينضم إليها وسائل الإعلام، ولقاءات في منتديات دولية ما يتيح للطرفين وخاصة الطرف السعودي قياس ردود الفعل الشعبية وبين النخب.

والهدف من هذه المرحلة هو جس نبض الشارع والرأي العام العربي والإقليمي تجاه فكرة التطبيع، والسعي إلى كسر الحواجز النفسية والتاريخية التي كانت تحول دون تقبل هذه العلاقة، وتأتي التحديات في هذه المرحلة في المحافظة على توازن دقيق في العلاقة السعودية مع الكيان، وبين التمسك بالمواقف التقليدية المتعلقة بالقضية الفلسطينية خاصة أن السعودية تعتبر نفسها مسؤولة عن المقدسات الإسلامية، والشأن الإسلامي العام.

المرحلة الثالثة: الدور الأمريكي

في هذه المرحلة تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط الرسمي حيث تدفع في مسار التطبيع من خلال تقديم بعض الحوافز للسعودية كاتفاقيات أمنية رسمية، أو إنشاء برنامج نووي مدني، او تعزيز لأنظمة الدفاع الجوي والقوات العسكرية السعودية، وفي المقابل قد يتم الضغط على الكيان الصهيوني لتقديم بعض التنازلات الرمزية في الملف الفلسطيني، والهدف من هذه المرحلة هو إعطاء صورة إنجاز سياسي للسعودية تسمح للقيادة السعودية تبرير التطبيع مع الصهاينة دون خسائر سياسية كبيرة، وتعطي الولايات المتحدة صورة النجاح الدبلوماسي، والقدرة على حل القضايا العالقة على المستوى الدولي، وتبقى التحديات قائمة في هذه المرحلة في ظل الانقسام الأمريكي الداخلي حول الاتفاقيات الكبرى الخاصة بالكيان يضاف إليها رفض الأطراف الإسرائيلية المتشددة لأي تنازلات سياسية تتعلق بالقضية الفلسطينية.

المرحلة الرابعة: خطوات اقتصادية

بعد المراحل السابقة قد تبدأ الخطوات الاقتصادية خاصة أن السعودية لديها مخطط مشروع اقتصادي وإمائي شامل (2030) قد يسعى الكيان ليكون صاحب استثمارات كبيره ضمنه خاصة في مجال التكنولوجيا والأمن

المعلوماتي والتقني لذا قد يسعى الطرفين للمشاركة في مؤتمرات اقتصادية خاصة في هذا المجال وتوقيع تفاهات خاصة بالتكنولوجيا مثلاً أو قطاع الطاقة، ويأتي الهدف الأساسي من هذه المرحلة هو خلق المبرر الواقعي لقبول العلاقة وربطها بالمصالح الاقتصادية دون اثاره الحساسيات الشعبية والعقائدية أو القومية، إلا أن التحديات ستبقى قائمة، وقد تظهر بردود فعل مختلفة من قبل التيارات المتشددة الداخلية سواء في السعودية أو في الكيان، وكذلك الموقف من قبل القوى الإقليمية المعادية للكيان الصهيوني التي سترفض أي نوع من الخطوات الطبيعية وستسعى للعمل المضاد سواء سياسياً أو إعلامياً.

المرحلة الخامسة: الإعلان الرسمي للتطبيع

قد تصل عملية التطبيع الى أعلى مستوياتها مع الإعلان الرسمي للعلاقات الدبلوماسية بين الكيان الصهيوني والسعودية، وهذا غالباً ما سيكون برعاية وإعلان أمريكي من خلال توقيع اتفاق مشترك يتضمن تبادل السفراء وفتح السفارات والتوقيع على مذكرات التفاهم في مجالات مختلفة، وهنا سيكون الهدف هو ترسيخ العلاقة السياسية والاقتصادية والأمنية بشكل علني وموثق وطويل المدى، وأما التحديات المحتملة لهذه الخطوة فتشمل تصعيداً ميدانياً في فلسطين مع احتجاجات شعبية في مختلف الدول العربية والإسلامية وحملة إعلامية كبيرة ضد هذه الخطوة مما قد يؤثر على علاقات العديد من الدول العربية والإسلامية مع السعودية.

في السيناريو الأكثر ترجيحاً، قد يتحقق تطبيع جزئي غير معلن مع تعاون اقتصادي وأمني دون علاقات دبلوماسية كاملة، باستخدام المكاسب الاقتصادية كذريعة، بينما في السيناريو المتشائم قد يؤدي تصاعد العنف أو تغيير السياسة الأمريكية إلى تأجيل المشروع. أما السيناريو المتفائل، فيتضمن اتفاقاً ثلاثياً أمريكياً سعودياً إسرائيلياً يضمن دولة فلسطينية محدودة مقابل اعتراف سعودي، لكنه مرهون بتوافق نادر بين الأطراف

العقبات المحتملة:

قد تواجه هذه العملية تحديات كبيرة أبرزها القضية الفلسطينية وموقف الرأي العام الإسلامي من هذا المسار السعودي، وبما أنه ضمن الشروط السعودية للسير في تطبيع العلاقات إعطاء بعض الحقوق للفلسطينيين، ولو كانت بشكل رمزي فإن الردود الشعبية الفلسطينية التي قد تكون شاملة على كل الأرض الفلسطينية وخصوصاً القدس والمناطق المحتلة عام 48، كذلك سيكون هناك ردود فعل شعبية وإعلامية في العالم الإسلامي ستسلط الضوء بشدة على " الخيانة السعودية " لقضية الأمة بما أن السعودية تطرح نفسها كحامية للمقدسات الإسلامية في العالم الإسلامي ومن ضمنها المسجد الأقصى، وهذا ما سيشوّه صورة السعودية وترتفع حالة العداء الشعبية، وتزيد من حدة الاحتكاك الدبلوماسي والسياسي مع العديد من القوى سواءً التي تعادي المشروع الأمريكي - الإسرائيلي في المنطقة (قوى ودول محور المقاومة)، أو تلك التي لديها صراع مختلف مع السعودية (تركيا، وحلفاؤها).

تداعيات التطبيع السعودي الإسرائيلي على محور المقاومة:

يمثل التطبيع بين السعودية وإسرائيل تحولاً استراتيجياً في البيئة الإقليمية، وإعادة تشكيل تحالفات علينية ضد قوى محور المقاومة، ويدخل المنطقة في ميزان قوى مختلف لأن هذا المسار يدخل مجموعة من الدول كانت تنتظر السعودية للسير في مشروع التطبيع لتنضم الى حلف واسع يتبنى العلاقات الطبيعية مع الكيان الصهيوني،

ومن ثم محاولة لطمس كل ما تبقى من القضية الفلسطينية، والوقوف بوجه قوى محور المقاومة لأخذ المنطقة باتجاه ما يريده الأمريكي من سياسات ومصالح ينفذها في المنطقة.

فمن أولى التدايعات فتح الباب لعدد العربية من الدول للانضمام الى مسار التطبيع بعد الدخول السعودي، خاصة مع ما تمثله السعودية عند مجموعة من الشعوب الإسلامية، وهذا ما سيعزز الصراع بين هذه الدول ودول وقوى محور المقاومة فعلى الصعيد العسكري والأمني سيتم تطوير البنية الاستخباراتية والتقنية للدول المعادية لمحور المقاومة، وهذا ما سيترجم مباشرة الى تحديات مباشرة لقدرات قوى محور المقاومة خاصة في مجالات الدعم اللوجستي والمجال السبراني واعتراض التمويل وغيره، وبالنسبة للجمهورية الإسلامية فإن خطوة كهذه تنظر إليها على أنها جزء من ما تسميه بـ " تطويقها بمحور التطبيع " حيث يتقاطع هذا المحور الذي قد ينشأ مع السعي الأمريكي لإقامة تحالف دفاعي عسكري وأمني في المنطقة فاعل ضمن الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء إيران وحلفائها.

اما على الصعيد المعنوي فينظر الى التطبيع على انه اضعافاً لورقة القضية الفلسطينية التي تعتبر محورية في خطاب محور المقاومة، وهذا ما يعزز يعطي شرعية أكبر لخيارات التسوية والتطبيع في العالم العربي والإسلامي خصوصاً اذا ترافق مع برنامج اقتصادي للفلسطينيين او وعود بإقامة الدولة الفلسطينية.

ومع ذلك قد ينتج هذا المسار ردود فعل عكسية من قبل شعوب المنطقة نحو الالتفاف أكثر حول فكرة المقاومة ودعم أكبر لقوى محور المقاومة في ظل ما سيعتبرونه خيانة للقضية العربية والإسلامية، كما أن فكرة تصاعد الأعمال العسكرية وإيقاف مثل هذا المسار بالقوة لن يكون مستبعداً.

خلاصة:

في السيناريو الأكثر ترجيحاً قد يتحقق تطبيع جزئي غير معلن مع تعاون اقتصادي وأمني دون علاقات دبلوماسية كاملة، تحت عنوان المكاسب الاقتصادية والاستفادة من الشركات التكنولوجية الإسرائيلية لتطوير " المملكة " أما اذا حصلت متغيرات كبرى على ساحة غرب آسيا كما حدث من الشهور الماضية مع بدء معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على لبنان، والمتغيرات في سوريا، والاشتباك الأمريكي مع اليمن، وتصاعد التوتر الأمريكي - الإيراني فإن هذه المتغيرات من الطبيعي أن تؤدي الى تأجيل المشروع، أما في السيناريو الذي تطمح اليه السعودية هو عبارة عن اتفاق ثلاثي: أمريكي - سعودي - إسرائيلي قد يتضمن دولة فلسطينية محدودة مقابل اعتراف سعودي وهو مرهون بتوافق بين هذه الأطراف، لكن اليوم مع ادارة ترامب وطروحاته بخصوص غزة والضفة الغربية يبح هذا السيناريو بعيد جداً عما يفكر به السعوديون.

الخطوات القادمة في المشروع الأمريكي

التطبيع مع سوريا

- مقدمة
- مراحل المسار المتوقعة
- العقبات المحتملة

- تداعيات التطبيع السوري - الإسرائيلي على محور المقاومة
- الخلاصة

مقدمة:

يشكّل موضوع التطبيع بين سوريا وإسرائيل أحد أكثر الملفات تعقيداً في المنطقة، نظراً لتشابك العوامل السياسية والإقليمية والدولية التي تؤثر عليه، فمع تغير موازين القوى، وظهور احتمالات للمرحلة الجديدة في سوريا، يصبح التساؤل حول إمكانية حدوث تقارب بين دمشق وتل أبيب مطروحاً أكثر من أي وقت مضى، في ظل التحولات الجذرية التي تشهدها سوريا بعد سقوط نظام الأسد، يبرز احتمال التطبيع مع إسرائيل كأحد الخيارات الاستراتيجية المطروحة، وإن كان ينطوي على تعقيدات بالغة، هذا المسار المحتمل يأتي في وقت أعرب فيه ستيف ويتكوف المسؤول عن الشرق الأوسط في إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن تفاؤله بإمكانية انضمام سوريا ولبنان إلى اتفاقيات إبراهيم خاصة بعد "الانتكاسات الأخيرة التي تعرضت لها القوى في البلدين المرتبطتين بإيران" كما جاء في كلمته أمام اللجنة اليهودية الأمريكية.

يرتبط هذا التوجه الأمريكي بمجموعة متشابكة من العوامل الداخلية والإقليمية، حيث يشهد المسار التطبيعي ثلاث مراحل متدرجة: تبدأ من تشكيل حكومة بدعم غربي-خليجي، مروراً باتفاقيات أمنية واقتصادية محدودة، وصولاً إلى التطبيع الرسمي المشروط بتحقيق الضمانات الأمنية الإسرائيلية.

لكن هذا التفاؤل الأمريكي يصطدم بواقع معقد، حيث يواجه المسار التطبيعي عقبات جذرية يأتي في مقدمتها الرفض الشعبي السوري التاريخي، بالإضافة إلى التجاذبات الإقليمية بين المحاور المختلفة، كما أن نجاح هذا المسار، وفق رؤية ويتكوف، مرهون بتوفر شروط أساسية تشمل حل القضية الفلسطينية وضخ استثمارات ضخمة لإعادة الإعمار، في وقت تبقى فيه إمكانية تحول سوريا إلى "دولة مستقرة ومزدهرة" على نمط رؤية ترامب للمنطقة أمراً يحتاج إلى اختبار الزمن.

مراحل المسار المتوقعة:

يرتبط موضوع التطبيع في سوريا مع إسرائيل بعدة عوامل منها طبيعة النظام الجديد، وموازن القوى الإقليمية، والمصالح الأمريكية والإسرائيلية وفي احتمالات السير في هذا الاتجاه الذي يتضمن مجموعة ظروف متشابكة ولها عدة مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الانتقال السياسي

1 - تشكيل الحكومة الانتقالية مع دعم عربي وغربي بحيث تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها خاصة الدول الخليجية إلى دعم تشكيل حكومة تكنوقراط "معتدلة" لتسيير المرحلة الانتقالية.

2 - ستراقب إسرائيل عن كثب الحالة الأمنية في سوريا ومدى نفوذ القوى الإقليمية الفاعلة على الساحة ومنها تركيا.

3 - مفاوضات غير مباشرة عبر الوسطاء كالولايات المتحدة أو الأردن ومصر، وقد تبدأ الاتصالات الغير معلنة نتيجة أن النظام الحالي بحاجة الى دعم اقتصادي.

المرحلة الثانية: التطبيع التدريجي

- 1 - اتفاقيات أمنية محدودة بخصوص الجولان والجنوب السوري مع ضمانات أمنية لإسرائيل.
- 2 - دعم اقتصادي مقابل خطوات سياسية نحو مشروع التطبيع قد يقدم هذا الدعم عبر السعودية أو الإمارات مقابل التزام نظام الشرع بمسار تطبيعي ضمن مسار عام سياسي واقتصادي في المنطقة، كأن يبدأ تصدير الغاز والكهرباء الى سوريا ولبنان من مصر عبر الأردن كبادرة للثقة.
- 3 - فتح مكاتب اتصال أو علاقات تجاربه غير رسمية على سبيل تصدير المنتجات الزراعية من سوريا عبر اسرائيل الى أوروبا أو الخليج، واستقدام العمال السوريين للعمل داخل الأراضي المحتلة، مع امكانية فتح قنوات الاتصال عبر منظمات دولية أو شركات خاصة وتجارية وسياحية.

المرحلة الثالثة: التطبيع الرسمي (إذا تحققت الشروط)

- 1 - اتفاقية سلام برعاية ترامب على غرار اتفاقيات ابراهام مع دول الخليج، وقد تتنازل اسرائيل عن بعض الأراضي التي احتلتها مؤخرًا مقابل التزام سوري بتأمين حدودها في الجولان او اعتراف سوري بضم الجولان لحدودها أو اتفاق على صيغه معينة تضمن لإسرائيل البقاء في الجولان (كما جرى بخصوص مدينة طابا المصرية في سيناء)
- 2 - اقامة علاقات دبلوماسية كاملة وهذه النقطة تعتمد على تغيير جذري في الرأي العام السوري نتيجة العداء التاريخي لإسرائيل وتأتي ضمن مسار زمني قد يطول مع عمل إعلامي وسياسي لتهيئة الرأي العام السوري وتبدأ بالخطوات الاقتصادية على سبيل السياحة والاستثمارات ومشاريع الطاقة والمياه ثم الانتقال بعدها الى التطبيع السياسي.

العقبات المحتملة:

- 1- الرفض الرسمي الإسرائيلي للتطبيع باعتبار أن السلطة السورية القائمة هي "نظام إرهابي إسلامي متطرف"
- 2- إسرائيل تفضل تقسيم سوريا ما بين الأكراد والدروز والعلويين لمصالحها المعلومة
- 3- المعارضة الشعبية: الشارع السوري لا زال يعتبر اسرائيل عدوًا وذهاب النظام الحالي في سوريا الى السير في تطبيع علني مع اسرائيل قد يواجه احتجاجات عنيفة خاصة مع الضعف الحالي لهذا النظام، والتجاذبات بين الفصائل التي شكلته وارتباطاتها مع الدول الإقليمية التي قد تنفجر وتتحول مجددًا الى صراع مسلح يجعل بقاء هذا النظام واستمراره مهدده.
- 4 - الصراع الإقليمي: تعارض المصالح بين الدول الإقليمية قد يؤدي الى عرقلة التطبيع خاصة مع الصراع غير المعلن ما بين السعودية وتركيا والدول التي تدور في فلكهما، وكذلك استمرار اسرائيل في شن عمليات عسكرية تستهدف التواجد التركي على الأراضي السورية ورفضها التوسع التركي او السيطرة التركية على سوريا وتحولها لمجال حيوي تركي.

5 - ظهور فصائل مقاومة في الجنوب السوري: قد يؤدي ظهور فصائل مقاومة في سوريا الى عرقلة مسار السلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني، مما يجبر الإسرائيلي على الاستمرار في الأعمال العسكرية ضد سوريا مع شعوره بنشؤ تهديد طويل الأمد وتوسعه مما يلغي فكرة السلام والتطبيع.

تداعيات التطبيع السوري - الإسرائيلي على محور المقاومة:

مع التحول الذي حصل في سوريا وتغيير النظام أصبح هناك ثلاثة مستويات مؤثرة:

- 1- الرابط الجغرافي للمحور الذي كان يمتد من الجمهورية الإسلامية الى لبنان وهذا قد تضرر مع انهيار النظام السابق، فلم يعد بالإمكان أن تكون سوريا قاعدة خلفية للمقاومة اللبنانية أو الفلسطينية، أو مقرًا للدعم اللوجستي ومراكز التدريب والإيواء لقادة المقاومة الفلسطينية خصوصًا.
- 2- المؤثر النفسي والمعنوي مع ارسال نظام الشرع رسائل تطمينية لإسرائيل بأن سوريا لن تكون في حالة صراع معها، وفي حال ترتيب الوضع الاقتصادي لسوريا مع توقيع اتفاقية سلام بين سوريا واسرائيل فستكون الصورة العامة بأن حالة السلام هي الأفضل للمنطقة والشعوب مقابل أن "الحروب والتدمير" هي السياسة التي انتهجها محور المقاومة غير مجدية.
- 3- التوازنات الإقليمية وهي ما ستمنح الدول العربية المطبوعة نفوذًا أكبر في المنطقة ودعمًا لسياساتها الإقليمية، وتوسعًا للمشروع الأمريكي في المنطقة ويضع بقية قوى المقاومة المناهضة للمشروع الأمريكي تحت ضغط أكبر خصوصًا في العراق ولبنان في محاولة دفعها للتخلي عن مشروع المقاومة.

الخلاصة:

التطبيع بين سوريا وإسرائيل ليس مستحيلًا، لكنه سيكون تدريجيًا ومشروطًا بـ:

- إزالة وإبعاد اي تهديد استراتيجي وأمني للكيان خاصةً في الجنوب السوري والجولان.

- مسار عربي وإقليمي شامل تكون سوريا جزء منه يتضمن "حل دائم ونهائي للقضية الفلسطينية" وإقامة دولة فلسطينية تتمتع بامتيازات حقيقية يضاف اليه الدعم المالي والسياسي للنظام الحالي وإعادة تعويمه اقتصاديا، ومع ذلك فإن التطبيع الكامل سيحتاج الى فترة زمنية طويلة، وقد يواجه مقاومة داخلية عنيفة ما لم تتوفر الشروط الضامنة التي تؤهل سوريا لهذا المسار على سبيل تحويلها لدولة ذات مستوى معيشي مرتفع على نمط التفكير الترامبي بطرحه تحويل غزة أو لبنان الى ريفيرا الشرق الأوسط أو على نمط الدول الخليجية مع ضمان التوافق الدولي الحقيقي على عدم تخريب الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

ختامًا، بينما قد لا يؤدي التطبيع السوري-الإسرائيلي إلى انهيار كامل لمحور المقاومة، إلا أنه سيشكل نقطة تحول كبرى في معادلة القوى الإقليمية، وسيفرض على إيران وحلفائها إعادة هيكلة استراتيجيتهم بالكامل، مع ما يرافق ذلك من تحديات وجودية لهذا المحور الذي ظل لعقود أحد أهم العوامل المؤثرة في ديناميكيات الصراع في الشرق الأوسط

ختامًا، إن السير في مشروع تطبيع العلاقات بين سوريا والكيان الصهيوني يحمل في طياته بالدرجة الأولى ضرر معنوي على محور المقاومة، ثم أنه سيشكل نقطة تحول في معادلة القوى الإقليمية، وسيفرض على محور المقاومة توجهات جديدة في الصراع القائم على مستوى غرب آسيا، وهذا يعتمد على درجة النجاح لهذا المسار الذي يحمل في طياته

الكثير من العقد التي قد تفرمل اندفاعته ومن البوادر التي نراها اليوم الصراع التركي - الإسرائيلي والصراع الإقليمي على سوريا الذي يزيد تأخير أو عدم القدرة على تنفيذ مشروع التطبيع.

تدمير الضفة الغربية

- مقدمة
- الأسلوب والهدف
- العقبات
- درجة النجاح المتوقعة
- تداعياتها على محور المقاومة

مقدمة:

تعتبر الضفة الغربية أحد أهم نقاط الإرتكاز في الصراع مع الكيان الصهيوني، من جهة الموقع الجغرافي أولاً، والعامل الديموغرافي ثانياً، لذلك تخضع لسياسات وعمليات عسكرية ممنهجة من قبل جيش العدو تتجسد بشكل خاص من خلال التدمير الممنهج للبنية التحتية، والمنازل وتخریب كل ما يمس الحياة اليومية للفلسطينيين من شبكات الطرق والماء والكهرباء بحيث يستخدم الصهاينة هذا النمط كأداة أساسية لتقويض صمود الشعب الفلسطيني وإضعاف وقهره للحد من قدرته على تكوين قدرة لمقاومة الاحتلال، وفرض وقائع جديدة على الأرض من أهم أهدافها تهجير أهل الضفة الى خارجه سواء الى الأردن أو غيرها، فالأهداف الكامنة وراء طريقة عمل الإسرائيلي في الضفة واضحة المعالم، فالسعي نحو التهجير القسري للسكان، وإضعاف المقاومة الناشئة وتفكيكها لفرض السيطرة الميدانية في سياق أوسع من الصراع المستمر على الأرض والهوية والسيادة خاصة مع مخطط ترامب لضم الضفة الغربية الى حدود الكيان الصهيوني.

الهدف النهائي الذي تسعى اليه اسرائيل هو فرض واقع بالسيطرة الكاملة على فلسطين التاريخية، والانتهاء من اتفاقية اوسلو حتى لو أن مفاعيلها شكلية، والاستفادة من الدعم الأمريكي خاصة مع وجود ترامب حالياً على رأس الإدارة الأمريكية ضمن مشروعه القائم على "اتفاقيات أبراهام" وإعلانه بدعم ضم "يهودا والسامرة" أي الضفة الغربية الى حدود دولة "إسرائيل" لذا فإن الإستراتيجية التي يعتمدها الصهاينة بالتعامل مع الواقع القائم في الضفة الغربية تعتمد على نهج تدريجي وطويل الأمد ليكون أكثر فعالية غير النهج الذي اعتمد عام 1948، فهذه الإستراتيجية تعتمد على تقليص أعداد الفلسطينيين من خلال دفعهم الى الهجرة القسرية نتيجة الضغوط اليومية المتزايدة كالقيود على الحركة والتنقل، والقيود الاقتصادية، وتقليص الخدمات الأساسية، وفي الوقت ذاته العمل على تفكيك المخيمات التي نشأت فيها قوى للمقاومة، وطردها أهلها ونقلهم داخل الضفة، وحصرتهم في مناطق مكتظة ومعزولة ومسيطر عليها بشكل كامل من قبل قوات السلطة في رام الله وأريحا مثلاً، وهذه المناطق تدار شكلياً من قبل السلطة الفلسطينية، وإبقاء كل شيء خارجها تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية (الأرض، والأمن، والمياه،

والاقتصاد ...) وهذا ما يؤدي الى تفكيك النسيج الاجتماعي القائم اليوم الذي يغطي قيام المجموعات المقاومة بأعمال المقاومة ضد جيش العدو، وتقسيم المجتمع القائم اليوم في الضفة الى جيوب مفككة ومنعزلة جغرافياً واجتماعياً ومطوّقاً أكثر بالمستوطنات والقواعد العسكرية، وهذا ما يصعب نشوء حركة مقاومة ومجتمع له قدرة على المقاومة والتنسيق بين مكوناته وغير قادر على التحدي والحركة.

الأسلوب والهدف:

تتبني الولايات المتحدة سياسة غير معلنة تدعم تدريجياً ضمّ الضفة الغربية إلى إسرائيل، وذلك انطلاقاً من اعتبارات استراتيجية متشابكة تجعل من هذا المسار أداةً لتعزيز النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط فمن منظور واشنطن يمثل دعم إسرائيل وسيلة لضمان تفوقها كحليف إقليمي لا يُهزم حيث أن السيطرة على الضفة الغربية تعني توسيع العمق الاستراتيجي الإسرائيلي وتأمين الموارد الحيوية كالمياه الجوفية، وفي الوقت ذاته يُسهّم الضمّ في القضاء على أي أمل واقعي بقيام دولة فلسطينية مستقلة، إذ تُستخدم اتفاقيات السلام كغطاء في حين تستمر واشنطن في دعم الاستيطان دون محاسبة كما تجلّى في "صفقة القرن" التي قدّمت تصوراً لدولة فلسطينية منزوعة السيادة علاوة على ذلك يخدم هذا المسار المصالح العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة بتعزيز قوة حلفائها وسيطرتها الإقليمية، وفي الداخل الأمريكي، تُهيمن جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل وعلى رأسها "أيباك" على دوائر صنع القرار مدعومةً بتحالف ديني مع اليمين المسيحي الإنجيلي الذي يرى في إسرائيل الكبرى جزءاً من نبوءات دينية كما يُسهّم الضمّ التدريجي في تفكيك المقاومة الفلسطينية وإضعافها وفك الترابط مع قطاع غزة وعزلها، وقمع النموذج المقاوم في الضفة، وفي خلفية هذه الاستراتيجية، تسعى واشنطن إلى الإبقاء على إسرائيل كحجر الزاوية في النظام الإقليمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والذي يفترض أن تبقى فيها دولة آمنة الحدود، وغير مهددة من الداخل سواء عبر الأعمال العسكرية أو التهديد الناشئ عن الديموغرافيا والسكان.

العقبات:

يواجه المشروع الأمريكي-الإسرائيلي الرامي إلى ضم الضفة الغربية وتفكيك الوجود الفلسطيني فيها جملة من التحديات الجوهرية التي تعيق اكتماله، فمن الناحية الأمنية تتحول الضفة الغربية إلى مستنقع استنزاف للجيش الإسرائيلي حيث تتطلب العمليات العسكرية اليومية انتشاراً واسعاً لقوات كبيرة من الجيش الصهيوني مع تصاعد ملحوظ في الخسائر البشرية والمادية خاصة في معازل المقاومة مثل جنين ونابلس، أما دولياً فإن الموقف القانوني الواضح للضفة كأرض محتلة بموجب قرارات الأمم المتحدة إلى جانب تحقيقات محكمة الجنايات الدولية، يفرضان سقفاً على المناورات الإسرائيلية، ويجعلان أي إعلان عن ضم رسمي بحاجة الى معالجة على المستويين القانوني والدولي.

أما على الصعيد الديموغرافي فتواجه إسرائيل معضلة وجودية فضم الضفة يعني منح حقوق المواطنة لملايين الفلسطينيين ما يهدد الطابع اليهودي للدولة بينما الحرمان من هذه الحقوق يعمق الاتهامات بأن الكيان دولة فصل عنصري، وما يليها من تبعات اقتصادية خاصة في الغرب من حيث التأثير على الشركات الإسرائيلية العاملة في الضفة الغربية بالمقاطعة من قبل المبادرات الشعبية.

وفي الداخل الأمريكي، يتصاعد الجدل حول دعم إسرائيل غير المشروط، بينما تتنامى أصوات يهودية معارضة للاحتلال رغم كل محاولات كسر الإرادة الفلسطينية عبر التهجير البطيء والحصار الاقتصادي يبقى الصمود الشعبي

والمؤسساتي الفلسطيني عاملاً حاسماً مدعوماً بتضامن عربي شعبي رغم التطبيع الرسمي ودعم إقليمي من قوى المقاومة، وهذه المعادلة المعقدة تجعل من الضم عملية تراكمية بطيئة تواجه مقاومة متنامية، في صراع وجودي تتقاطع فيه الجغرافيا والديموغرافيا والتأثير الدولي خاصة على المستوى الشعبي.

درجة النجاح المتوقعة:

رغم أن المخطط الأمريكي الإسرائيلي يسير بشكل واضح نحو تدمير الضفة الغربية لتفريغها من جميع مقومات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلا أن نجاحه الكامل ما زال غير مضمون ويواجه مجموعة من التحديات البنيوية والميدانية قد تعيق تنفيذه على المدى الطويل ويمكن تقدير درجة النجاح المتوقعة وفق عدة أبعاد:

1 - على المستوى الجغرافي والديموغرافي:

يشهد المخطط الأمريكي الإسرائيلي نجاحاً مرتفعاً نسبياً بفعل التوسع الاستيطاني المتسارع في الضفة الغربية حيث تم ضم فعلي لأكثر من 60% من أراضيها، وتحديدًا في المنطقة "ج" التي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة كما تمكنت إسرائيل من بسط سيطرتها على معظم الموارد الحيوية، مثل المياه الجوفية وشبكات الطرق والأراضي الزراعية، الأمر الذي جعل الفلسطينيين محاصرين في جيوب سكانية معزولة تفتقد للتواصل الجغرافي والقدرة على التطور الذاتي، وهذه السياسة تؤدي إلى تفكيك النسيج المجتمعي الفلسطيني وتمهّد تدريجيًا لتطبيق سيناريو "التهجير الناعم" عبر التصبيق الاقتصادي والمعيشي دون اللجوء إلى التهجير الجماعي الصريح كما حدث عام 1948.

2 - على المستوى الأمني:

يحقق المخطط الأمريكي الإسرائيلي نجاحاً محدوداً، فرغم التفوق العسكري الإسرائيلي، فإن تصاعد المقاومة الشعبية والمسلحة في مدن مثل جنين ونابلس يشكّل تحدياً كبيراً للمنظومة الأمنية الإسرائيلية مما يعقّد قدرة الجيش الإسرائيلي على بسط سيطرته بشكل كامل، وهذا الوضع يجعل المشروع قابلاً للاهتزاز بشكل مستمر، ومع كل موجة تصعيد أو انتفاضة شعبية شاملة تؤدي إلى تقويض الاستقرار الأمني وتعرقل تنفيذ الأهداف الإسرائيلية في الضفة.

3 - على المستوى الدولي الشعبي:

يبدو أن نجاح المخطط الإسرائيلي لتدمير الضفة الغربية يواجه تذبذباً ملحوظاً وتراجُعاً واضحاً، فعلى الرغم من استمرار الدعم الأمريكي والغربي، إلا أن الوعي الشعبي بعدالة القضية الفلسطينية أخذ في التصاعد، لا سيما في أوساط الرأي العام الأوروبي والأمريكي، وقد ساهمت في ذلك حركات المقاطعة التي تشهد توسعاً ملموساً إلى جانب ضغوط متزايدة من المجتمع المدني على الحكومات والشركات الكبرى للتوقف عن دعم الاحتلال الإسرائيلي، والنتيجة المتوقعة هي صعوبة متزايدة في شرعنة المشروع الإسرائيلي دولياً، واتساع رقعة العزلة الدبلوماسية التي تواجهها إسرائيل مع مرور الوقت عبر الضغط الشعبي الذي يعزز الضغط الدبلوماسي عبر القوانين والمحاكم الدولية.

4 - على مستوى الوطن البديل (الأردن):

يشكّل استقبال الأردن لموجات جديدة من اللاجئين الفلسطينيين من الضفة تحدياً متعدد الأبعاد، حيث يفرض ضغوطاً ديموغرافية وأمنية يعتبرها النظام الأردني تهديداً له، خاصة أن جزءاً كبيراً من الأردنيين هم فلسطينيو الأصل، إضافة إلى أن الضغوط الأمريكية تطالبه بتجنيس المهجرين الفلسطينيين كجزء من مخطط "الوطن البديل" مما يضع

النظام الأردني في مأزق صعب على الصعيد الشعبي والقومي والديني لأنه سيكون مساهماً في تصفية القضية الفلسطينية مما يسرع في ردة الفعل الداخلية عليه، وسيكون أمام معضلة خطيرة قد تطيح به مع استقباله ملايين الفلسطينيين الذين سيتم تهجيرهم من الضفة الغربية وهذا ما يقلل من درجة النجاح المتوقعة لمشروع تفكيك وتدمير الضفة لأت العمود الفقري لهذا المشروع هو الأردن كوطن بديل.

تداعياتها على محور المقاومة:

- 1 - فقدان أحد أهم ساحات الصراع مع العدو الإسرائيلي التي يعتبرها العدو خطرة جداً عليه في حال تطور العمل المقاوم كماً ونوعاً، ويعتبرها محور المقاومة تحدياً جدياً للاحتلال عبر مشاغلته الدائمة في هذه الساحة وإشغال قسم كبير من قواته العسكرية في الضفة الغربية وإنهاكها واستنزافها بشرياً وأمنياً.
- 2 - تعتبر الضفة الغربية بالنسبة لمحور المقاومة من ساحات التكامل الإستراتيجي ولكون القدس تقع جغرافياً ضمن الضفة فإن فقدانه مؤثر جداً على قوى المقاومة ككل.
- 3 - فقدان الضفة الغربية وإنهاء حالة المقاومة الناشئة فيها له تأثير نفسي ومعنوي فهذا يضعف الروح المعنوية للمقاومين ويضعف صورة تحرير فلسطين عبر المقاومة، ويسهل على الصهاينة فرض سياسة الأمر الواقع عبر الضم الجغرافي والتوجه الكامل نحو إعلان يهودية الدولة وإنهاء كل ما يتعلق بفلسطين كدولة وكشعب.

تفكيك الحشد الشعبي

- مقدمة
- الإستراتيجيات الأمريكية لتفكيك الحشد الشعبي
- السيناريوهات التي يمكن أن تعمل عليها الولايات المتحدة لتفكيك الحشد
- العقبات أمام هذا المشروع
- تداعيات تفكيك الحشد على محور المقاومة

مقدمة:

تركز الولايات المتحدة في غرب آسيا على ما تسميه "الجهات الفاعلة الغير حكومية"، والتي تصنفها معادية وتعمل على عرقلة مشروعها في المنطقة، وتسعى لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية التي تتقاطع مع مصالحها في غرب آسيا، وتحديداً في ما يتعلق بتحجيم نفوذ القوى المعادية للولايات المتحدة في المنطقة، فالحشد الشعبي الذي يعتبر من القوى المعادية للولايات المتحدة، ويتمتع بعلاقات وثيقة مع مجموعة قوى محور المقاومة كونه أحد أركانه، وله قدرة في التأثير على القرار العراقي الرسمي، وبالتالي ترى الولايات المتحدة تفكيكه أو إضعافه خطوة ضرورية لإعادة هيكلة المنظومة الأمنية العراقية بشكل يمكن السيطرة عليها عبر الحكومة المركزية في بغداد، وهذا ما يتماشى مع التفكير الأمريكي بأن لا يكون هناك لأي جهة معادية قدرة على التأثير في سياسات المنطقة، لذلك تأتي

بعض الطروحات بأن يتم دمج عناصر من الحشد ضمن الجيش والشرطة الاتحادية مع استبعاد العناصر والقيادات التي تحمل الفكر المعادي للولايات المتحدة والتي تروج بأن الحشد يشكل تهديداً مباشراً لوحدة الدولة العراقية، ويعيق بناء مؤسسات الدولة، ويقوض الجهود المبذولة ليصبح العراق له فعالية أكبر ضمن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، وفي هذا السياق تأتي مطالب الولايات المتحدة بتفكيك أو احتواء الحشد ليصبح داخل الجيش أو الشرطة الاتحادية جزءاً من استراتيجية واسعة لمحاولة رسم التوازنات الإقليمية في المرحلة الحالية والمقبلة خاصة من ما بعد معركة طوفان الأقصى التي شارك فيها الحشد كقوة مساندة وداعمة للقضية الفلسطينية والمقاومة في غزة.

أ - الإستراتيجيات الأمريكية لتفكيك الحشد الشعبي:

1 - الضغط السياسي والدبلوماسي:

عبر تصنيف بعض فصائل الحشد " كمنظمات إرهابية" كما حصل مع حزب الله العراقي والضغط على الحكومة العراقية لدمج الحشد في المؤسسة الأمنية الرسمية وحل بعض فصائله، واستخدام المنظمات الدولية والإعلام التابع للولايات المتحدة لتشويه صورة الحشد "كميليشيات خارجة عن القانون".

2 - الضغط الاقتصادي والعقوبات:

فرض عقوبات اقتصادية على قادة وكيانات مرتبطة بالحشد الشعبي، وتقييد التمويل لفصائل الحشد.

3 - العمليات الأمنية والاستخباراتية:

استهداف قادة الحشد الشعبي ومواقعه بضربات جوية كما حصل مع اغتيال ابو مهدي المهندس وخلال معركة طوفان الأقصى.

4 - دعم الجيش والشرطة الاتحادية، والبشمركة، مقابل الضغط على الحشد:

تعزيز نفوذ القوات العراقية الرسمية على حساب الحشد، ودعم إقليم كردستان والمجموعات العراقية المعارضة لتوجهات الحشد في محاولة لتقليص دوره.

5 - الحرب الإعلامية والنفسية:

تصوير الحشد على أنه "أداة إيرانية" يتحرك بأوامر من إيران ويعمل لصالحه وليس لمصلحة العراق، والترويج بأن الحشد يقوم بتجاوزات قانونية واحتجاز مواطنين عراقيين بتهم مختلفة، والترويج لعدم نجاعة فكرة مقاومة المشروع الأمريكي في المنطقة والدخول في مسار السلام العربي - الإسرائيلي، وتعزيز اتفاقات أبراهام، واتهام الحشد بأنه يمنع التطور الاقتصادي ويقف بوجه الإصلاح ويمنع قيام الدولة ويحمي الفاسدين.

ب - السيناريوهات التي يمكن أن تعمل عليها الولايات المتحدة لتفكيك الحشد:

- 1 - الدمج التدريجي ضمن الجيش والشرطة الاتحادية.
- 2 - محاولة بناء قوات على شكل تركيبة الحشد وضم تشكيلات من الحشد إليها عبر الإغراء أو ترهيب القيادات.
- 3 - تجربة على غرار تجربة التشرينيين تكون مدعومة بفصائل تخريبية لإشعال فتيل الحرب الأهلية بين المكونات الشيعية.
- 4 - اللعب على التناقضات الشيعية داخل العراق والخلافات بين فصائل الحشد وإحداث اشتباك أمني بينها لتذهب الدولة العراقية الى اعتبار أن الحشد أصبح مجموعة ميليشيات متناحرة ويجب حلها.
- 5 - العمل على تحويل الحشد الى قوة سياسية ونزع سلاحه بعد إذكاء الفوضى داخل العراق بعد السيناريوهات السابقة.

ج - العقبات أمام هذا المشروع:

- 1- شعبية الحشد على مستوى العراق خاصة لأنه أنشأ بفتوى من السيد علي السيستاني بعد التهديد الوجودي الذي تعرض له العراق من قبل تنظيم داعش الذي وصل الى محيط بغداد، وهزيمة هذا التنظيم على يد الحشد ومساعدة الحلفاء الإقليميين، لذا فإن للحشد قاعدة شعبية كبيرة جداً يصعب تخطيها.
- 2 - الحشد جزء من المنظومة الأمنية العراقية رسمياً، وأغلب فصائله لها تمثيل وازن في البرلمان والحكومة ولا يمكن تخطيها في أي قرار سياسي صادر عن الدولة العراقية يحاول تهميش دور الحشد في السياسة العراقية أو تفكيك قوته العسكرية.
- 3 - هناك مشكلة فراغ أمني في العراق بدون الحشد، وتفكيكه يعني إعادة صورة داعش الى الواجهة كقوة متفلته لا يمكن ردها ومنعها من القيام بنشاطات تخريبية على مستوى العراق.
- 4 - لا يمكن للولايات المتحدة اعتماد الأساليب العسكرية بشكل كبير أو توجيه ضربات كبيرة أو محاولة تصفية المزيد من قيادات الحشد، مما يؤدي إلى تصاعد الهجمات على القواعد الأمريكية الموجودة في العراق يضاف الى تسبب أزمة سياسية وأمنية كبيرة في العراق.

د - تداعيات تفكيك الحشد على محور المقاومة:

إذا استطاعت الولايات المتحدة تحقيق هذه الخطوة فإن تداعياتها قاسية على محور المقاومة نظراً للدور الأساسي الذي يلعبه الحشد كقوة عسكرية وأمنية وسياسية مؤثرة.

ويمكن تلخيص هذه التداعيات بمجموعة نقاط:

1 - إضعاف العمق الإستراتيجي لمحور المقاومة:

فالحشد الذي يشكل جزء من العمق الإستراتيجي لمحور المقاومة يمثل عنصر موازن للوجود الأمريكي في العراق والمنطقة، لذا فإن تفكيكه سيققل من قدرة المحور من النواحي اللوجيستية والتموضع الجغرافي والمناورة السياسية الإقليمية.

2 - خلخلة التوازنات السياسية في العراق:

لعب الحشد دوراً كبيراً في مواجهة تنظيم داعش منذ تأسيسه، وفي تثبيت الوضع السياسي في العراق، لذا فإن تفكيكه قد يعيد رسم الخريطة السياسية لصالح الولايات والقوى التي تدعمها في العراق ما قد يجعل العراق كدولة تسير في الركب الأمريكي وتتجه نحو مسار التطبيع مع العدو الصهيوني.

3 - زيادة الحصار على الجمهورية الإسلامية:

تفكيك الحشد يعتبر خسارة لقوة هامة وأساسية ضمن محور المقاومة، مما سيققل النفوذ الجيوسياسي لقوى محور المقاومة، ويفتح الباب أمام تعزيز واشنطن لتعزيز نفوذها الجيوسياسي في المنطقة عبر الجيش العراقي والقوى المحلية الموالية لها، وهذا ما قد يخلق مشكلة جديدة بين العراق والجمهورية الإسلامية ويزيد من الحصار عليها.

الضغط على إيران

- مقدمة
- الهدف والأسلوب
- درجة النجاح المتوقعة
- التداعيات على محور المقاومة

مقدمة:

في ظل استمرار حالة العداء بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية تبرز استراتيجية أمريكية محتملة تعتمد على ضرب الاقتصاد الإيراني ومحاولة عزل إقليمية ودولية تمهيداً لإسقاط النظام عبر سلسلة متدرجة من الإجراءات التخريبية والسياسية والعسكرية، هذا البرنامج لا يعتمد على غزو عسكري أو ضربات مباشرة هذا البرنامج يمكن تسميته بسيناريو الضغط الشامل وخنق الدولة في إيران من الداخل عبر شل البنية التحتية الاقتصادية واستهداف قطاع النقل والتصدير مما يفقد الجمهورية من تمويل اقتصادها وتمويل حلفائها ثم عزلها دبلوماسياً عن الإقليم بالدرجة الأولى، وبعدها دفع الشارع الإيراني للتمرد بسبب تفاقم الأزمة المعيشية مما يخلق بيئة مضطربة داخلياً تفسح في المجال لضرب الأصول الحيوية وضرب البرنامج النووي، وإسقاط النظام أخيراً عبر استهداف قياداته ومراكز القيادة والسيطرة، ولاحقاً تفكيك شبكة الحلفاء من محور المقاومة، إلا أن هذا السيناريو رغم طموحه يواجه عقبات

جسيمه تبدأ من صعوبة اختراق المنظومة الأمنية والعسكرية القوية في إيران، وصولاً الى ما يتحول الى تصعيد إقليمي غير محسوب، وعدم ضمان نجاح الحراك الشعبي الداخلي، والتكلفة السياسية والعسكرية التي قد تكون باهظة الثمن بالنسبة لواشنطن وحلفائها الإقليميين.

الهدف والأسلوب:

1 - تفكيك المنظومة الاقتصادية

2 - قطع العلاقات الدبلوماسية

3 - قطع العلاقات الاقتصادية

4 - إذكاء التمرد الداخلي

5 - ضرب البرنامج النووي

6 - تفكيك القوى الحليفة

7 - قلب النظام

1 - تخريب المنظومة الاقتصادية: (عملية بيجر ضخمة)

عمليات تخريب ضخمة تستهدف مجموعة كبيرة من المنشآت الحيوية للاقتصاد الإيراني لا تستهدف القطاع النفطي بشكل مباشر بل تستهدف المنشآت التي تعمل على التصدير والنقل لكل القطاع الاقتصادي والتجاري، وهذا ما سيتسبب عملياً قطع الموارد التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي.

2 - قطع العلاقات الدبلوماسية:

مع الدول التي لها تأثير في سياسات المنطقة على شاكلة ما يحدث في لبنان من استفزازات دبلوماسية، ومنع الطيران الإيراني من الهبوط في مطار بيروت، قد يتم نقل هذه الحالة الى العراق بدرجة مرتفعة.

3 - قطع العلاقات الاقتصادية:

مع تخريب سلاسل النقل والتوريد الإيرانية والمنشآت الصناعية سيحدث هناك خلل في الاتفاقيات الاقتصادية، والتبادل التجاري بين إيران والدول التي تتعامل معها مما سيجعل من هذه الدول العمل على إيجاد بديل للصادرات الإيرانية وهذا ما سيتسبب بقطع العلاقات الاقتصادية نتيجة عدم قدرة الإيراني بتنفيذ الاتفاقيات.

4 - إذكاء التمرد الداخلي:

نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي بسبب تخريب القطاع الاقتصادي وضرب سلسلة النقل والتوريد الإيرانية ستبدأ حركات الاحتجاج بالتصاعد على خلفية الوضع الاقتصادي السيء الذي بدأت تمر به الدولة.

5 - ضرب البرنامج النووي:

نتيجة حالة الفوضى التي قد تنشأ بسبب الوضع الاقتصادي، والانشغال الداخلي في إيران، سيتم وقف العمل بالمفاوضات النووية ليقوم الأمريكي بتوجه ضربات للمنشأة النووية وتدميرها.

6 - تفكيك القوى الحليفة:

نتيجة عدم القدرة الاقتصادية الإيرانية، واهتزاز الوضع الداخلي في إيران، والانشغال بالأمر الداخلي يتم توجيه ضربات عسكرية مجددا للقوى الحليفة والأساسية للجمهورية الإسلامية في المنطقة مع استمرار الضغط السياسي الداخلي والدولي عليها لتفكيكها.

7 - قلب النظام:

مع الحراك الداخلي وضرب المنشآت النووي، سيتم استهداف القيادات والأصول الإستراتيجية ومنشآت القيادة والسيطرة والاتصالات، وقطع الطرقات بين المحافظات والمدن وداخل المدن يتم استهداف القيادات الأساسية داخل الدولة وأركان النظام ليتم قلب النظام بالكامل.

العقبات:

نتيجة المخاطر العالية التي تعرضت لها الجمهورية الإسلامية منذ قيامها، فإن الحس الأمني والإجراءات المرتفعة تقلل من نسبة نجاح قيام الولايات المتحدة بعمليات تخريبية تطال القطاع الاقتصادي والمنشآت الإستراتيجية الأساسية، ونتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة فإن سلاسل النقل والتوريد الإيرانية غير واضحة المعالم ومعقدة، وتسعى الولايات المتحدة إلى فرض استراتيجية شاملة لإضعاف النظام الإيراني، غير أن هذه الجهود تواجه مجموعة من التحديات المعقدة على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية.

أولاً: تفكيك المنظومة الاقتصادية

إن تنفيذ عمليات تخريب واسعة ضد المنشآت الحيوية للاقتصاد الإيراني، خصوصاً تلك المرتبطة بالتصدير والنقل دون المساس المباشر بقطاع النفط، يواجه عدة عقبات جوهرية فيتطلب هذا النوع من العمليات معلومات استخباراتية دقيقة وقدرة تنفيذية عالية لاختراق منظومات الحماية المشددة حول هذه المنشآت، مما يجعل نجاح المهمة معقداً ومكلفاً، وثانياً هناك خطر كبير بأن تؤدي مثل هذه العمليات إلى تصعيد إقليمي واسع، عبر ردود إيرانية بنفس النسق يستهدف الدول الحليفة للولايات المتحدة، والتي تحتضن مصالح اقتصادية أمريكية في المنطقة خصوصاً، ونموذج المواجهة البحرية التي بقيت فترة طويلة غير معلنة قد يتكرر إنما بأسلوب جديد، وهو ما قد يشعل مواجهة لا ترغب واشنطن حالياً بخوضها، وقد يؤدي التخريب المتعمد للمنشآت الاقتصادية الإيرانية إلى اتهام الولايات المتحدة عالمياً بالعدوان الاقتصادي، وقد تتسبب العمليات باضطرابات اقتصادية عالمية تشمل ارتفاع أسعار النفط واختلال سلاسل التوريد، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الأمريكي نفسه، وستشكل مثل هذه الهجمات صورته واضحة أمام الشعب الإيراني بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تدمير بلدهم مما سيعزز تماسكه الداخلي والتفافه حول القيادة مما يعطل الخطوات اللاحقة ضمن البرنامج الأمريكي الموضوع لإيران، كذلك فإن الحفاظ على زخم مثل هذه العمليات سيتطلب استنزافاً مستمراً للموارد الأمريكية العسكرية والاستخباراتية في وقت تتوزع فيه أولويات واشنطن

بين عدة أزمات عالمية كأوكرانيا وبحر الصين الجنوبي لذلك رغم الإغراء التكتيكي الذي قد تمثله مثل هذه الاستراتيجية إلا أن مخاطرها الاستراتيجية قد تتجاوز مكاسبها المحتملة.

ثانياً: العزل الدبلوماسي الإقليمي

هناك غياب لتوافق إقليمي موحد لعزل إيران؛ حيث أن دولاً مثل العراق ولبنان تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية مع الارتباط العقائدي الكبير بين مجموعات كبيرة في هذه البلدان، وثانياً أن الجمهورية الإسلامية لديها ارتباطات قوية واتفاقيات استراتيجية مع دول مثل الصين وروسيا مما يحد من فعالية الضغوط الدبلوماسية الأمريكية باتجاه فرض عزلة عليها.

ثالثاً: محدودية الحراك الشعبي الداخلي

رغم تكرار موجات الاحتجاجات الشعبية، إلا أن النظام الإيراني يتمتع بقوة شعبية وبأجهزة قوية كالحرس الثوري والباسيج، فضلاً عن افتقار الحركات الاحتجاجية لقيادات موحدة، مما يجعل من الصعب تحويلها إلى قوة تغيير فاعلة.

رابعاً: التعقيدات العسكرية لضرب البرنامج النووي

استهداف المنشآت النووية الإيرانية يتطلب عمليات معقدة للغاية نظراً لانتشارها وتحصينها العميق كما أن أي ضربة عسكرية قد توحد الشعب خلف القيادة بشكل أكبر، بدلاً من أن تضعفه، كما حدث بعد اغتيال الشهيد سليمان والاعتداءات التي تعرضت لها الجمهورية منذ بداية معركة طوفان الأقصى مع الطلب الشعبي بالرد على هذه الاعتداءات.

خامساً: الحلفاء الإقليميين

حلفاء الجمهورية الإسلامية مثل حزب الله والحشد الشعبي العراقي، وأنصار الله، والمقاومة الفلسطينية، تتمتع بجذور اجتماعية وسياسية عميقة، مما يجعل استهدافها وتفكيكها أمراً صعباً، وهذا يتضح من خلال التجربة الحالية التي نمر بها.

خامساً: صعوبة قلب النظام واسقاط الدولة.

محاولات إسقاط النظام الإيراني تواجه تحدياً جوهرياً يتمثل بوجود احتضان شعبي كبير لنظام الجمهورية مع مؤسسات حكومية وأمنية وعسكرية راسخة، مما يجعل محاولة العمل على التغيير من الداخل يستلزم نجاح مجموعة من الخطوات السابقة.

التداعيات على محور المقاومة:

أي تصعيد أمريكي أو غربي في الضغط على إيران، سواء عبر العقوبات الاقتصادية المشددة أو العمليات التخريبية أو العزلة الدبلوماسية، سينعكس بشكل مباشر على محور المقاومة الذي تعتبر الجمهورية الإسلامية ركيزته الأساسية فأولاً، سيتعرض بقية قوى محور المقاومة حزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن، والحشد الشعبي في العراق، وفصائل المقاومة الفلسطينية لضغوط مالية متزايدة مع تراجع قدرة الجمهورية على التمويل والتسليح كما في السابق، وقد يؤدي ذلك إلى ضعف في البنية التشغيلية لقوى

محور المقاومة مما قد يخلق بيئة أكثر هشاشة داخلها، ثانياً، قد يصبح التصعيد العسكري أكثر قرباً، مما يزيد من احتمالات تفجر بعض الساحات خصوصاً في جنوب لبنان والعراق أو اليمن، ومع ذلك فإن محور المقاومة أظهر مرونة في السابق بفضل النسيج الاجتماعي والسياسي الذي نشأ فيه، مما يعني أن الضغط على الجمهورية الإسلامية، وإن أضعف قدراتها الإقتصادية لا يؤدي بالضرورة إلى انهياره بل إلى تحوله إلى شبكة أكثر لامركزية، وتغيراً في أسلوب العمل والتمويل بحيث يصبح أكثر صعوبة على المتابعة والمراقبة.

المواجهة الأمريكية مع أنصار الله

- مقدمة
- التصعيد الموسع
- الاشتباك الموسع
- تداعيات السيناريوهات الأمريكية التصعيدية في اليمن على محور المقاومة
- خلاصة

مقدمة:

في ضوء التصعيد المتزايد في منطقة البحر الأحمر وتوسّع الاستهدافات المتبادلة بين القوات الأمريكية وحركة أنصار الله، باتت الولايات المتحدة أمام مفترق استراتيجي حساس يُحتم عليها إعادة تقييم أدوات الردع والسيطرة، خصوصاً مع تداخل الساحات وتشابك المصالح الإقليمية والدولية، وقد برزت في هذا السياق سيناريوهات متعددة تتفاوت في طبيعتها ودرجة خطورتها، من بينها سيناريو "التصعيد الموسع" ضد أنصار الله كخيار هجومي يهدف إلى تقويض قدرتهم الميدانية وحرمانهم من الموارد والقدرة على تهديد المصالح الغربية، وصولاً إلى سيناريو "الاشتباك الموسع" الذي قد يجزّ المنطق إلى مواجهة متعددة الجبهات مع الجمهورية الإسلامية ومحور المقاومة ككل.

تتناول هذه الورقة تحليلاً مفصلاً لهذين السيناريوين، عبر تفكيك عناصر كل منهما إلى أربعة محاور رئيسية الأسلوب المعتمد، والأهداف المرجوة، والعقبات والتحديات المحتملة، ودرجة النجاح المتوقعة، وذلك في محاولة لرسم صورة واقعية لتبعات الخيارات الأمريكية في هذا المسار المعقّد، وانعكاساته على توازن القوى الإقليمي والدولي.

التصعيد الموسع:

التصعيد الموسع في البرنامج الأمريكي تجاه أنصار الله يمثل خياراً معقّداً ويعكس تحولاً واضحاً من سياسة الردع المحدود إلى مسار هجومي موسّع يهدف إلى تغيير قواعد اللعبة في اليمن، في هذه الحالة تقوم الولايات المتحدة باستهداف مركز ومنهجي للبنية التحتية التي تعتقد أن أنصار الله يعتمدون عليها في أنشطتهم وعملياتهم يشمل ذلك ضرب موانئ الحديد وراس عيسى واستهداف شبكات الاتصالات ومراكز القيادة والسيطرة والمخازن.

الى جانب الهجمات الجوية يتطلب هذا المسار دعم لجماعة الجنوب وتعزيزهم عسكرياً ولوجيستياً وتقديم أسلحة نوعية ومعدات متطورة مع دعم استخباري كبير يمكّن قوات الجنوب من القيام بعمليات ميدانية للسيطرة على مناطق حيوية والدفع بعمليات كبيرة الى داخل مناطق سيطرة أنصار الله تستهدف مراكز ثقل أساسية عند أنصار الله.

الهدف الأساسي لهذا التصعيد هو قلب ميزان القوى الميدان بطريقة تؤدي الى إضعاف سيطرة أنصار الله على الأرض، مما يجعلهم في موقف أضعف خلال أي مفاوضات، والسعي إلى منعهم من تنفيذ تهديداتهم ضد السفن الإسرائيلية والأمريكية، وحرمانهم من الموارد التي تمكنهم من مواصلة إسناد المقاومة في فلسطين وفرض الحصار البحري على ميناء إيلات.

ومع ذلك فإن هذا الخيار يحمل مجموعة من التحديات فهو يتطلب تنسيقاً عسكرياً واستخباراتياً عالي المستوى بين واشنطن وأتباعها في المنطقة، كما يفتح الباب أمام تصعيد أكبر من قبل أنصار الله خاصة إذا وسعوا نطاق هجماتهم واستهدفوا القواعد الأمريكية في المنطقة وخاصة في السعودية والإمارات، إضافة الى ذلك فإن التجارب التي مرّ بها أنصار الله أثبتت أن الضغط العسكري لم يحدث أي تحول في توجههم السياسي وتحولت الحرب التي شنها السعوديين والإماراتيين الى استنزاف طويل الأمد لهم.

العقبات أمام خيار التصعيد الموسّع تجاه أنصار الله

1- غياب شركاء فاعلين على الأرض

رغم وجود قوى محلية مثل المجلس الانتقالي الجنوبي أو بعض التشكيلات الموالية للسعودية والإمارات، إلا أن هذه القوى تعاني من انقسامات داخلية وصراعات مناطقية ما يجعل من الصعب الاعتماد عليها كذراع برية موحدة قادرة على التقدم والسيطرة بشكل مستقر في مناطق نفوذ أنصار الله، وكذلك فإن الاعتماد المفرط على دعم جوي خارجي دون شريك بري قوي قد يكرّر تجربة التحالف العربي بين 2015-2020.

2 - الرد اليمني الواسع

أنصار الله يمتلكون ترسانة متقدمة من الصواريخ والطائرات المسيّرة، وقدرتهم على استهداف قواعد أمريكية في السعودية والإمارات أو السفن في البحر الأحمر والخليج العربي تضع القوات الأمريكية وحلفاءها في مرمى رد انتقامي كبير قد يخرج عن السيطرة وهذا يشكل خطراً دائماً على استقرار الحلفاء الإقليميين، خصوصاً مع ضعف الدفاعات ضد الهجمات الدقيقة.

3 - البيئة الاجتماعية والديموغرافية المعقدة

المناطق التابعة لأنصار الله ليست مجرد مواقع عسكرية، بل تحوي كتلاً سكانية كبيرة مؤيدة لهم ما يزيد من احتمالية وقوع خسائر مدنية في حال توسعت الهجمات الأمريكية وهذا قد يؤدي إلى إدانة دولية، ويعطي دفعاً أكبر لأنصار الله لتصعيد الحرب النفسية والإعلامية، ويزيد من الالتفاف الشعبي حولهم في الداخل اليمني.

4 - خطر الانزلاق الإقليمي.

إذا قرر الأمريكيون شن ضربات موسعة ترتقي إلى حرب معلنة ضد اليمن وتشكل تهديدًا حقيقيًا لأمصار الله قد تفسر من قبل الجمهورية الإسلامية بأنها استهداف مباشر لها ولقوى محور المقاومة وهذا يرفع احتمالية دخولها على خط المواجهة سواء مباشرة أو بالتنسيق مع باقي الحلفاء وهذا ما قد يدفع إلى توسع الحرب نحو باقي الجبهات في المنطقة.

5 - التكلفة السياسية والإستراتيجية لواشنطن

التورط في عملية موسعة في اليمن دون ضمان نتائج سريعة قد يستنزف واشنطن سياسيًا واقتصاديًا، ويزيد من الانتقادات الداخلية والدولية، خاصة في ظل وجود أولويات أمريكية أخرى على الساحة الدولية (مثل أوكرانيا، تايوان، وإدارة العلاقة مع الصين) كما أن أي فشل في حسم المعركة سيُفسر كإخفاق إستراتيجي يعزز من صورة القوة لدى خصوم واشنطن.

درجة النجاح المتوقعة لهذا السيناريو:

رغم أن التصعيد الموسع قد يحقق نجاحات تكتيكية على المدى القصير كاستهداف بعض قدرات أنصار الله أو إرباك عملياتهم العسكرية، إلا أن فرص تحقيق أهداف إستراتيجية شاملة من خلال هذا السيناريو تبقى محدودة، فأنصار الله أثبتوا خلال السنوات الماضية مرونة عالية في إعادة التموضع والانتشار وتغيير أساليب العمل ما يجعل العمل الجوي ضدهم غير مجدي.

نجاح هذا السيناريو مشروط بقدرة الولايات المتحدة على قدرتها بالقيام بعمل بري موثوق داخل اليمن قادر على إحداث تغيير إستراتيجي في الجبهات، ولكن حتى مع تحقيق أي إنجاز أو مكسب ميداني فإن قوة أنصار الله المتجذرة في البنية الاجتماعية والسياسية في مناطق سيطرتهم يمنع أي إمكانية لتحقيق الهدف الأمريكي، وكذلك فإن الضغط العسكري يعمل على توحيد الجبهة الداخلية ويرفع من مستوى حالة التحدي اليمنية للولايات المتحدة خاصة مع استمرار الاعتداء اليومي على اليمن، ويضاف إلى ذلك إلى أن أي تحول ميداني لا يعني انتهاء تهديد وقوة أنصار الله فالطبيعة اليمنية ستذهب بأي تدخل بري أمريكي أو حلفائه نحو مرحلة استنزاف لا تنتهي لذا فبناءً على المعطيات فإن درجة النجاح المتوقعة لهذا السيناريو محدودة جدًا وذات كلفة عالية سياسيًا وأمنيًا، وبالنسبة للولايات المتحدة إن أي عمل عسكري ضخم على السواحل اليمنية قد ينتج عنه إقفال تام لمضيق باب المندب ويقيّد حركة الملاحة في البحر الأحمر وهذا ما يأتي عكس الإستراتيجية الأمريكية العامة بإبقاء الممرات البحرية مفتوحة وأمنة وخالية من التهديد.

الاشتباك الموسع:

في حال تطور الاشتباك اليمني مع الولايات المتحدة، وأصبحت الاستهدافات اليمنية تجاه القوات الأمريكية أو تجاه الكيان الإسرائيلي أكثر تركيزًا، فإنه من المرجح أن يذهب الأمريكي للانتقال إلى مستوى آخر من الاستهدافات تجاه

الجمهورية الإسلامية بعد التصريحات الأمريكية والإسرائيلية خصوصاً التي تحمّل الجمهورية مسؤولية العمل العسكري اليمني، وقد تذهب الولايات المتحدة أو إسرائيل الى تفعيل ما يسمى بالردع المشترك يتضمن تنفيذ ضربات دقيقة على منشآت حيوية داخل إيران، وهذا النوع من العمل يشمل عمليات سيبرانية لتعطيل أنظمة الاتصالات والطاقة، وتفعيل القدرات البحرية الأمريكية من خلال القوات المتمركزة في المنطقة لضرب الأهداف البعيدة المدى بدقة عالية، وهذا ما يمكن أن تعمل عليه في نفس الوقت على استهدافات في أكثر من ساحة واحدة، وتوجيه ضربات ردعية تجاه قوى محور المقاومة في المنطقة لمنع تركيز الجهد والقدرة في ساحة واحدة.

العقبات أمام سيناريو الاشتباك الموسع بين الولايات المتحدة ومحور المقاومة

1 - خطر الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة

ضرب أهداف داخل إيران أو توسيع نطاق العمليات العسكرية ليشمل أكثر من جبهة (اليمن، العراق، سوريا، لبنان) قد يؤدي إلى إشعال مواجهة إقليمية متعددة المحاور، يصعب التحكم بتداعياتها السياسية والعسكرية. إيران لن تقف متفرجة، وقد ترد بقوة من خلال أذرعها الإقليمية، ما يفتح الباب أمام تصعيد واسع النطاق

2 - قدرة محور المقاومة على الرد المتعدد الجبهات

إيران تمتلك شبكة واسعة من الوكلاء العسكريين ذوي الكفاءة في عدة دول (حزب الله، الحشد الشعبي، أنصار الله، وغيرهم)، وهذه الأطراف أثبتت قدرتها على تنفيذ هجمات دقيقة ومنسقة ضد أهداف عسكرية واقتصادية، لذا فإن أي هجوم موسع ضد محور المقاومة انطلاقاً من المعركة مع اليمن قد يواجه بردود مركبة تطال القواعد الأمريكية، الموانئ، وممرات الملاحة الحيوية في الخليج والبحر الأحمر.

3 - معارضة الحلفاء الإقليميين والدوليين.

العديد من شركاء واشنطن في المنطقة مثل السعودية والإمارات، لا يرغبون بانفجار مواجهة مفتوحة مع أنصار الله خشية من ردود الفعل على أراضيهم كما أن دولاً أوروبية قد ترفض دعم هذا التصعيد، خصوصاً إذا شعرت هذه الدول بالخطر المباشر على مصالحها أو سفنها، وهذا ما قد يؤدي الى عدم وجود غطاء دولي كما حدث في السابق تجاه أفغانستان أو العراق وصربيا وليبيا.

4 - الضغط الداخلي الأمريكي

الرأي العام الأمريكي منهك من الحروب الخارجية، وأي انخراط مباشر في مواجهة موسعه وحرب كبرى مع محور المقاومة، وخاصةً إذا تسببت بخسائر أمريكية أو ضربات انتقامية قد يخلق ضغوطاً سياسية على الإدارة الأمريكية خاصة مع مناخ سياسي داخلي وخارجي واقتصادي مضطرب.

5 - فعالية الدفاعات الأمريكية والإسرائيلية ليست مضمونة

رغم التقدّم التكنولوجي الكبير إلا أن التجربة أثبتت أن الأنظمة الدفاعية قد تُثقل أو تُخترق في حال الهجوم بصواريخ وطائرات مسيّرة بكثافة، كما حدث في الهجوم الإيراني على القواعد الأمريكية في العراق أو الهجمات التي واجهتها إسرائيل مؤخراً من عدة جبهات.

6 - التهديد للممرات البحرية والتجارة الدولية

أي تصعيد من هذا النوع قد يعرّض مضيق هرمز، باب المندب، والبحر الأحمر لهجمات تعيق الملاحة العالمية ما يرفع أسعار النفط ويفجّر أزمات اقتصادية على مستوى عالمي وهو ما قد يدفع الصين وروسيا والأوروبيين للتدخل دبلوماسياً أو سياسياً في محاولة لإعادة تهدئة الأمور.

تداعيات السيناريوهات الأمريكية التصعيدية في اليمن على محور المقاومة:

أولاً: تعزيز وحدة الجبهات ضمن المحور

التصعيد الخارجي يوحد الجبهات الداخلية. استهداف أي طرف من أطراف محور المقاومة، سواء في اليمن أو إيران أو العراق، سيُنظر إليه كاستهداف لكامل البنية المحورية، مما سيدفع إلى تنسيق عملياتي مشترك مع مختلف قوى وساحات محور المقاومة، وردود فعل متزامنة كما حدث مع الهجمات المتعددة على الكيان الصهيوني منذ بداية معركة طوفان الأقصى.

ثانياً: رفع مستوى الردع والمناورة لقوى محور المقاومة:

أي تصعيد عسكري أمريكي سيمنح مجدداً وبطريقة مختلفة قوى محور المقاومة فرصة لاختبار جاهزية منظومته التسليحية في مواجهة خصم متقدم تقنياً خاصة بعد التجارب التي مرت بها هذه القوى خلال السنة الماضية، وتطوري التكتيكات الميدانية والصاروخية والمسيرة في ساحات معركة أكبر مع توسعة بنك الأهداف ليشمل كل المصالح الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الخليج والبحر الأحمر وربما شرق المتوسط.

ثالثاً: خطر الاستنزاف والانكشاف لقوى محور المقاومة في مثل هذا النوع من التصعيد والاشتباك.

قد يؤدي هذا التصعيد الى استنزاف القدرات الميدانية خاصة في لبنان واليمن نتيجة الضربات الدقيقة على مواقع حيوية أو مخازن استراتيجية، إضافة الى تعقيدات إدارة الجبهات المتعددة مع التحدي الأمني والاستخباري خاصة إذا حصل اختراق لمنظومات الاتصالات وتفعيل أدوات الحرب السيبرانية والتخريبية.

رابعاً: إعادة رسم أولويات التمويل والتسليح.

نتيجة الضغوط الاقتصادية أو العسكرية على الجمهورية الإسلامية قد تضطر محو المقاومة الى:

- إعادة ترتيب أولويات الدعم المالي واللوجستي.

- توجيه الموارد الى الجبهات الأكثر حساسية أو الأقل تحملاً للضغط.

- تخفيف أو زيادة وتيرة العمليات بين الساحات المتعددة للحفاظ على التوازن الإستراتيجي العام مع الولايات المتحدة كما حدث خلال الفترة الماضية بأن تحولت اليمن الى رأس الحربة والقوة النشطة في العمل ضد الأمريكي والإسرائيلي.

خامساً: توسع الدعم الشعبي بين الجمهور العربي.

مع تطور عمليات قوى محور المقاومة ونجاح أنصار الله في الصمود والقيام بردود فعالة تجاه البحرية الأمريكية والكيان الصهيوني فإن هذا النجاح يحسب لكل قوى محور المقاومة وهذا ما يظهر في تزايد شعبيته داخل المجتمعات العربية والإسلامية وتتعرز صورته كقوة تقف بوجه الهيمنة الأمريكية والتوحش الصهيوني وهذا ما يزيد من عملية التعبئة التنظيمية والشعبية لقواها في مجمل ساحات العمل.

خلاصة:

في المحصلة، إن السيناريوهات التصعيدية التي تلوح في الأفق، سواء من قبل الولايات المتحدة تجاه أنصار الله أو باتجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية تضع محور المقاومة أمام تحديات غير مسبقة، ولكنها في الوقت نفسه تفتح له فرصاً استراتيجية لإعادة تأكيد دوره كلاعب إقليمي وازن يمتلك قدرات الردع والمرونة والتأثير المتعدد الجبهات فبينما يسعى خصوم المحور إلى تفكيك بنيته وتقويض حضوره قد تقود محاولاتهم إلى نتائج عكسية تسرع من وتيرة اندماج المحور وتفعيل تكامله العملياتي والأمني والإعلامي، وهذا لا يعني أن الطريق أمام محور المقاومة سيكون سهلاً أو خالياً من الأكلاف بل إن المرحلة القادمة ستكون محفوفة بالاختبارات الكبرى سواء على مستوى الجاهزية العسكرية أو القدرة على الصمود الاقتصادي أو إدارة الحرب النفسية والإعلامية غير أن تجارب السنوات الماضية أظهرت أن المحور يمتلك من الأدوات والخبرات ما يمكّنه من التكيف مع المتغيّرات وامتصاص الضربات بل وتحويلها إلى عوامل دفع نحو مزيد من الصلابة والتوسع، لذلك فإن تداعيات التصعيد المحتمل لن تُقاس فقط بميزان الخسائر والربح العسكري بل بقدرة المحور على تثبيت معادلات الردع، وتوسيع بيئته الشعبية، وإعادة تموضعه ضمن المشهد الإقليمي والدولي كقوة لا يمكن تجاوزها في أي معادلة أمنية أو سياسية تخص مستقبل المنطقة.